البشير والمحكمة الجنائية الدولية

أعلن الرئيس السوداني عمر البشير في مارس ٢٠٠٩ عن طرد ما بين ست إلى عشر منظمات تقدم العون والإغاثة للنازحين من الحرب بدعوى تعامل المنظمات مع محكمة الجنايات الدولية، التي أصدرت مذكرة اعتقال دولية ضد الرئيس السوداني لسوء تعامله مع إقليم دارفور، متهمة إياه بارتكاب جرائم حرب.

ومن بين المنظمات التي طردتها السلطات السودانية منظمتا أوكسفام وتسيف تشيلدرن ، وتقدم منظمة أوكسفام خدمات المياه والصرف الصحي لحوالي ٤٠٠ ألف شخص ، في دارفور في حين تقدم «تسيف تشيلدرن» الدعم في مناطق أخرى لحوالي ٥٠٠ ألف شخص غالبيتهم من الأطفال وكانت مذكرة دولية قد صدرت من قبل المدعي العام بمحكمة الجنايات الدولية في لاهاي باعتقال الرئيس عمر البشير وذلك في مارس ٢٠٠٩ .

وقد وجهت للرئيس البشير سبعة اتهامات منها الترحيل القسري والتعذيب ، وتوجد تهمتان من جرائم الحرب منها قيادة الهجمات ضد السكان المدنيين إلا أن المحكمة لم توجه له هذه التهمة لعدم وجود أدلة كافية على ارتكاب أعمال إبادة جماعية .

وفي ١٠ مارس قال مسؤولون أن الأمم المتحدة تعتمد بشدة على منظمات خارجية في نقل المساعدات إلى دارفور ، حتى إن قيام السلطات

السودانية بطرد ١٦ منظمة غير حكومية أصاب نصف برنامجها الخاص بالمساعدات وكانت السلطات السودانية طردت منظمات يعمل بها ٦٥٠٠ موظف مساعد في دارفور ، ولم تكتف السلطات السودانية بذلك بل قامت بمصادرة السيارات وأجهزة الكمبيوتر والمعدات الخاصة بها ، وكانت هذه المنظمات تقدم المساعدات الدولية في المأوى والغذاء والحماية من القتال وكانت أربع من المنظمات الغير حكومية تقوم بتوزيع ثلث المساعدات الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي .

إضافة إلى منظمات أخرى كانت تقدم المساعدات لنحو ١,١ مليون سوداني لا يملكون قوت يومهم ولا دواءً ، لكن السلطات السودانية تضع الاعتبارات الأمنية فوق الكثير من الاعتبارات الإنسانية فوجهت لها تهمًا تتعلق بعمل بعض المنظمات مع جهات أخرى معادية مما يهدد أمن السودان.